

مؤتمر العمل الدولي

الاتفاقية رقم ١٦٢

اتفاقية بشأن السلامة في استخدام

الحريير الصخري

إن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية ،

وقد دعاه مجلس ادارة مكتب العمل الدولي الى الانعقاد في جنيف حيث عقد دورته الثانية والسبعين في ٤ حزيران / يونيه ١٩٨٦ ؛

وإذ يشير الى اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية وثيقة الصلة بالموضوع ، وخاصة الى اتفاقية وتوصية الوقاية من الأخطار المهنية الناتجة عن المواد والعناصر المسببة للسرطان ومكافحتها ، ١٩٧٤ ؛ واتفاقية وتوصية حماية العمال من المخاطر المهنية الناجمة عن تلوث الهواء والضوضاء والاهتزازات في بيئة العمل ، ١٩٧٧ ؛ واتفاقية وتوصية السلامة والصحة المهنيين ، ١٩٨١ ؛ واتفاقية وتوصية خدمات الصحة المهنية ، ١٩٨٥ ؛ وقائمة الأمراض المهنية بشكلها المراجع عام ١٩٨٠ والمرفقة باتفاقية المزايا في حالة اصابة العمل ، ١٩٦٤ ؛ وكذلك الى مدونة قواعد السلامة في استخدام الحريير الصخري التي أصدرها مكتب العمل الدولي عام ١٩٨٤ والتي ترسي مبادئ للسياسة الوطنية والعمل على الصعيد الوطني ؛

وإذ قرر اعتماد بعض المقترحات بشأن السلامة في استخدام الحريير الصخري ، وهو موضوع البند الرابع في جدول أعمال هذه الدورة ؛

وإذ قرر أن تأخذ هذه المقترحات شكل اتفاقية دولية ،

يعتمد في هذا اليوم الرابع والعشرين من حزيران / يونية عام ستة وثمانين وتسعمائة
وألف الاتفاقية التالية التي ستسمى اتفاقية الحرير الصخرى (الأسبستوس) ، ١٩٨٦ :

الجزء الأول - نطاق الانطباق والتعاريف

المادة ١

١ - تنطبق هذه الاتفاقية على جميع الأنشطة التي تنطوي على تعرض العمال
للحرير الصخرى بسبب عملهم .

٢ - يجوز لأي دولة عضو تصدق هذه الاتفاقية أن تستثني من تطبيق بعض أحكام
هذه الاتفاقية ، بعد التشاور مع أكثر المنظمات تمثيلاً لأصحاب العمل والعمال
المعنيين ، فروعاً معينة من النشاط الاقتصادي أو مؤسسات معينة إذا هي اقتنعت ،
على أساس تقييم المخاطر الصحية التي تنطوي عليها ، وتدابير السلامة المتخذة ، أن
تطبيقها على هذه الفروع أو المؤسسات غير ضروري .

٣ - تضع السلطة المختصة في اعتبارها ، عندما تقرر استثناء فروع معينة من
النشاط الاقتصادي أو مؤسسات معينة ، مدى تكرار حدوث التعرض ومدته ومستواه ،
وكذلك نوع العمل والظروف السائدة في مكان العمل .

المادة ٢

في مفهوم هذه الاتفاقية -

(أ) يعني مصطلح "الحرير الصخرى" الشكل الليفي للسليكات المعدنية التي تنتمي
الى المعادن المكونة للصخور من المجموعة السرينتينية ، ومنها الكريسوتيل
(chrysotile) (الحرير الصخرى الأبيض) ، ومن المجموعة الأمفيبولية ،
ومنها الأكتينوليت (Actinolite) ، والأموزيت (Amosite) (الحرير

الصخرى البني ، الكومينغتونيت - غرونيريت) ، والأثوفيليت (Anthophyllite) ، والكروسييدوليت (الحرير الصخرى الأزرق crocidolite) ، والتريموليت (tremolite) ، أو أى خليط يحوى واحدة أو أكثر من هذه المواد ؛

(ب) يعني مصطلح "غبار الحرير الصخرى" جزيئات الحرير الصخرى العالقة في الجو أو جزيئات الحرير الصخرى المستقرة التي يمكن أن تصبح عالقة في الجو في بيئة العمل ؛

(ج) لأغراض القياس ، يعني مصطلح "غبار الحرير الصخرى العالق في الجو" جزيئات الغبار المقاسة بطريقة القياس الوزني أو بطريقة معادلة أخرى ؛

(د) يعني تعبير "ألياف الحرير الصخرى القابلة للاستنشاق" ألياف الحرير الصخرى التي يقل قطرها عن ٣ ميكرومتر ، وتزيد نسبة طولها الى قطرها عن ٣ : ١ ؛ ولاغراض القياس ، لا تؤخذ في الاعتبار الا الألياف التي يتجاوز طولها ٥ ميكرومتر ؛

(هـ) يعني تعبير "التعرض للحرير الصخرى" التعرض في العمل لألياف الحرير الصخرى القابلة للاستنشاق أو لغبار الحرير الصخرى ، سواء كانت نجمة عن الحرير الصخرى أو عن فلزات أو مواد أو منتجات تحتوى على الحرير الصخرى ؛

(و) يشمل تعبير "العمال" أعضاء التعاونيات الانتاجية ؛

(ز) تعني عبارة "ممثلي العمال" ممثلي العمال الذين تعترف لهم القوانين أو الممارسات الوطنية بهذه الصفة ، وفقا لاتفاقية ممثلي العمال ، ١٩٧١ .

الجزء الثاني - مبادئ عامة

المادة ٣

١ - تصف القوانين أو اللوائح الوطنية التدابير الواجب اتخاذها للوقاية

من المخاطر الصحية الناجمة عن التعرض المهني للحرير الصخري ، ولمكافحة هذه المخاطر ، وحماية العمال منها •

٢ - تراجع القوانين واللوائح الوطنية الموضوعة وفقا للفقرة ١ من هذه المادة دوريا على ضوء التقدم التقني وتطور المعارف العملية •

٣ - يجوز للسلطة المختصة أن تسمح باستثناءات مؤقتة من التدابير المنصوص عليها عملا بالفقرة ١ من هذه المادة ، بشروط وآجال زمنية تحدد بعد التشاور مع أكثر المنظمات تمثيلا لأصحاب العمل والعمال المعنيين •

٤ - تتحقق السلطة المختصة ، عند منحها استثناءات عملا بالفقرة ٣ من هذه المادة ، من أن الاحتياطات اللازمة قد اتخذت لحماية صحة العمال •

المادة ٤

تستشير السلطة المختصة أكثر المنظمات تمثيلا لأصحاب العمل والعمال المعنيين بشأن التدابير الواجب اتخاذها لإنفاذ أحكام هذه الاتفاقية •

المادة ٥

١ - يؤمّن انفاذ القوانين واللوائح التي تعتمد وفقا للمادة ٣ من هذه الاتفاقية عن طريق نظام تفتيش كاف وملائم •

٢ - تنص القوانين أو اللوائح الوطنية على التدابير اللازمة ، بما في ذلك العقوبات المناسبة ، لضمان إنفاذ أحكام هذه الاتفاقية والالتزام بها بصورة فعلية •

المادة ٦

١ - يحمل أصحاب العمل مسؤولية الالتزام بالتدابير المنصوص عليها •

٢ - عندما يقوم اثنان أو أكثر من أصحاب العمل في آن معا بأنشطة في موقع

عمل واحد ، يكون عليهم واجب التعاون من أجل الالتزام بالتدابير المنصوص عليها ،
دون أن يخل ذلك بمسؤولية كل صاحب عمل عن صحة وسلامة العمال الذين يستخدمهم •
وتصف السلطة المختصة الاجراءات العامة لهذا التعاون عند اقتضاء ذلك •

٣ - يقوم أصحاب العمل ، بالتعاون مع أقسام السلامة والصحة المهنيين ،
وبعد التشاور مع ممثلي العمال المعنيين ، باعداد الاجراءات الواجب اتباعها في
حالات الطوارئ •

المادة ٧

يطالب العمال ، في حدود مسؤولياتهم ، بالالتزام باجراءات السلامة والقواعد
الصحية المنصوص عليها والمتعلقة بالوقاية من المخاطر الصحية الناجمة عن التعرض
المهني للحرير الصخري ، وبمكافحة هذه المخاطر والحماية منها •

المادة ٨

يتعاون أصحاب العمل والعمال أو ممثلوهم ، بأوثق الطرق الممكنة وعلى جميع
المستويات في المؤسسة ، في تطبيق التدابير المنصوص عليها وفقا لهذه الاتفاقية •

الجزء الثالث - تدابير الحماية والوقاية

المادة ٩

تنص القوانين أو اللوائح الوطنية التي تعتمد وفقا للمادة ٣ من هذه الاتفاقية
على منع التعرض للحرير الصخري أو الحد منه بواحد أو أكثر من التدابير التالية :
(أ) اخضاع العمل الذي يمكن أن يحدث فيه تعرض للحرير الصخري للوائح تنص على
تجهيزات تحكم هندسي كافية وممارسات عمل سليمة ، بما في ذلك القواعد
الصحية في موقع العمل ؛

(ب) وضع قواعد واجراءات خاصة منها جعل استخدام الحرير الصخرى أو استخدام بعض أنواع الحرير الصخرى أو المنتجات التي تحتوى على الحرير الصخرى أو بعض طرائق العمل رهنا بالحصول على ترخيص •

المادة ١٠

تنص القوانين أو اللوائح الوطنية ، عندما يكون ذلك ضروريا لحماية صحة العمال وممكنا من الناحية التقنية ، على واحد أو أكثر من التدابير التالية :

(أ) الاستعاضة عن الحرير الصخرى أو عن بعض أنواع الحرير الصخرى أو المنتجات التي تحتوى على الحرير الصخرى ، كلما أمكن ذلك ، ب مواد أو منتجات أخرى أو باستخدام تكنولوجيا بديلة تقدر السلطة المختصة بطريقة علمية أنها عديمة الضرر أو أقل ضررا ؛

(ب) الحظر الكلي أو الجزئي لاستخدام الحرير الصخرى أو بعض أنواع الحرير الصخرى أو المنتجات التي تحتوى على الحرير الصخرى في طرائق عمل معينة •

المادة ١١

١ - يحظر استخدام الكروسيديوليت والمنتجات التي تحتوى على هذا النوع من الاليف •

٢ - تخول السلطة المختصة ، بعد التشاور مع أكثر المنظمات تمثيلا لأصحاب العمل والعمال المعنيين ، سلطة السماح باستثناءات من الحظر الذى تنص عليه الفقرة ١ من هذه المادة عندما لا تكون الاستعاضة عن هذه المادة ممكنة عمليا ، وشريطة اتخاذ اجراءات تضمن أن صحة العمال لن تتعرض للخطر •

المادة ١٢

١ - يحظر الرش بجميع أشكال الحرير الصخرى •

٢ - تخوّل السلطة المختصة ، بعد التشاور مع أكثر المنظمات تمثيلا لأصحاب العمل والعمال المعنيين ، سلطة السماح باستثناءات من الحظر الذى تنص عليه الفقرة ١ من هذه المادة عندما لا تتوفر طرائق بديلة ممكنة عمليا ، وشريطة اتخاذ اجراءات تضمن أن صحة العمال لن تتعرض للخطر .

المادة ١٣

تنص القوانين واللوائح الوطنية على أن يخطر أصحاب العمل السلطة المختصة ، بطريقة وفي حدود تعيّن لها هذه السلطة ، ببعض أنواع العمل التي تنطوى على تعرض للحرير الصخرى .

المادة ١٤

يتحمل منتجو وموردو الحرير الصخرى وصانعو وموردو المنتجات التي تحتوى على الحرير الصخرى مسؤولية وضع بطاقات مناسبة على الحاويات ، وحيثما كان ذلك مناسبا ، على المنتجات ، بلغة وبطريقة يفهماها العمال والمستخدمون المعنيون بسهولة ، حسبما تقضي به السلطة المختصة .

المادة ١٥

١ - تصف السلطة المختصة حدود تعرض العمال للحرير الصخرى أو تضع معايير تعرض أخرى لتقييم بيئة العمل .

٢ - تثبت حدود التعرض أو معايير التعرض الأخرى وتستعرض وتحديث دوريا على ضوء التقدم التكنولوجي وتطور المعارف التكنولوجية والعملية .

٣ - يتخذ صاحب العمل ، في جميع أماكن العمل التي يتعرض فيها العمال للحرير الصخرى ، كل التدابير اللازمة لمنع تطاير غبار الحرير الصخرى في الجو أو التحكم فيه ، ولضمان الالتزام بحدود التعرض أو غيرها من معايير التعرض وكذلك لتخفيض التعرض الى أدنى حد ممكن عمليا .

٤ - عندما لا تنجح التدابير المتخذة وفقا للفقرة ٣ من هذه المادة في احتواء التعرض للحريز الصخري ضمن حدود التعرض أو في الالتزام بمعايير التعرض الأخرى المحددة وفقا للفقرة ١ من هذه المادة ، يقوم صاحب العمل بتزويد العمال بما يكفي من معدات التنفس الواقية والملابس الواقية الخاصة ، حسب الحالة ، كما يكفل صيانتها واستبدالها عند الضرورة ، دون أن يحتمل العمال أى تكلفة • ويجب أن تكون معدات التنفس الواقية مستوفية للمعايير التي تضعها السلطة المختصة ، ولا يجوز استعمالها الا كتدبير اضافي أو مؤقت أو طارئ أو استثنائي ، لا كبديل للتحكم التقني •

المادة ١٦

يكون كل صاحب عمل مسؤولاً عن وضع وتنفيذ تدابير عملية للوقاية والحدّ من تعرض العمال الذين يستخدمهم للحريز الصخري ولحمايتهم من التعرض للمخاطر الناجمة عن الحريز الصخري •

المادة ١٧

١ - لايجرى هدم المصانع أو الهياكل التي تحتوى على مواد عازلة مصنوعة من الحريز الصخري سهل التفتت ، وكذلك ازالة الحريز الصخري من المباني أو الهياكل التي يحتمل أن يصبح غبار الحريز الصخري فيها عالقا في الجو الا من قبل أصحاب العمل أو المقاولين الذين تقرّ السلطة المختصة أنهم مؤهلون لتنفيذ مثل هذه الأعمال ، عملا بأحكام هذه الاتفاقية ، والذين يخولون القيام بمثل هذه الأعمال •

٢ - يطلب من صاحب العمل أو من المقاول أن يضع قبل الشروع في أعمال الهدم خطة عمل تحدد التدابير الواجب اتخاذها ، ولاسيما التدابير التي -

(أ) توفر كل الحماية الضرورية للعمال ؛

(ب) تحدّد من تطاير غبار الحريز الصخري في الجو ؛

(ج) تكفل التخلص من النفايات التي تحتوى على الحريز الصخري وفقا للمادة ١٩ من هذه الاتفاقية •

- ٣ - يستشار العمال أو ممثلوهم بشأن خطة العمل المشار إليها في الفقرة
٢ من هذه المادة •

المادة ١٨

- ١ - يزود صاحب العمل العمال بملابس عمل مناسبة لاترتدى خارج موقع العمل ،
وذلك في الحالات التي يمكن أن تصبح فيها ملابس العمال الشخصية ملوثة بغبار الحرير
الصخري ، بما يتفق والقوانين أو اللوائح الوطنية وبالتشاور مع ممثلي العمال •
- ٢ - يجرى نقل وتنظيف ملابس العمال والملابس الواقية الخاصة المستعملة
تحت المراقبة ، وفق الشروط التي تضعها السلطة المختصة ، لمنع تطاير غبار الحرير
الصخري •
- ٣ - تحظر القوانين أو اللوائح الوطنية أخذ ملابس العمل والملابس الواقية
الخاصة ومعدات الوقاية الشخصية الى المنزل •
- ٤ - يكون صاحب العمل مسؤولاً عن تنظيف وصيانة وتخزين ملابس العمل
والملابس الواقية الخاصة ومعدات الوقاية الشخصية •
- ٥ - يوفّر صاحب العمل للعمال المعرضين للحرير الصخري ما يلزم من مرافق
المياه أو الاستحمام أو الاغتسال في مكان العمل ، وفقاً لما يكون ملائماً •

المادة ١٩

- ١ - يتخلص أصحاب العمل ، بما يتفق مع القوانين والممارسات الوطنية ، من
النفايات التي تحتوى على الحرير الصخري بطريقة لاتسبب مخاطر صحية للعمال المعنيين،
بما فيهم أولئك الذين يناولون نفايات الحرير الصخري ، أو للسكان المقيمين في جوار
المؤسسة •
- ٢ - تتخذ السلطة المختصة وأصحاب العمل تدابير ملائمة لمنع تلوث البيئة
العامّة بغبار الحرير الصخري الذى يتطاير من مكان العمل •

الجزء الرابع - مراقبة بيئة العمل وصحة العمال

المادة ٢٠

- ١ - يقوم صاحب العمل ، عندما يكون ذلك ضروريا لحماية صحة العمال ، بقياس درجات تركيز غبار الحريير الصخري العالق في جو أماكن العمل ، وبرصد تعرض العمال للحريير الصخري بين فترة وأخرى ، وباستخدام طرائق تقرها السلطة المختصة .
- ٢ - يحتفظ بسجلات رصد بيئة العمل ورصد تعرض العمال للحريير الصخري طوال فترة تحددها السلطة المختصة .
- ٣ - تكفل للعمال المعنيين وممثليهم ولا أقسام التفتيش امكانية الاطلاع على هذه السجلات .
- ٤ - يحق للعمال أو لممثليهم أن يطالبوا برصد بيئة العمل ، وأن يطعنوا في نتائج هذا الرصد لدى السلطة المختصة .

المادة ٢١

- ١ - يخضع العمال المعرضون أو الذين تعرضوا للحريير الصخري ، بما يتفق مع القوانين والممارسات الوطنية ، لجميع الفحوص الطبية اللازمة للإشراف على صحتهم من حيث علاقتها بالمخاطر المهنية ، ولتشخيص الأمراض المهنية التي يسببها التعرض للحريير الصخري .
- ٢ - لا يترتب على رصد صحة العمال من حيث علاقتها باستخدام الحريير الصخري أى نقص في مكاسبهم . ويجب أن يتم هذا الرصد دون مقابل ، وأن يكون ، بقدر الامكان ، خلال ساعات العمل .
- ٣ - يبلغ العمال بطريقة وافية ومناسبة بنتائج الفحوص الطبية التي اجريت لهم ويتلقون نصائح فردية تتعلق بصحتهم من حيث علاقتها بعملهم .

٤ - عندما يتبين أن استمرار التكليف بعمل ينطوي على التعرض للحريـر الصخري غير مستصوب من الناحية الطبية ، لايدخر جهد في تزويد العمال بوسائل أخرى تضمن الحفاظ على مستوى دخولهم ، بما يتفق مع الظروف والممارسات الوطنية •

٥ - تقييم السلطة المختصة نظاما للاخطار بالأمراض المهنية التي يسببها الحريـر الصخري •

الجزء الخامس - الاعلام والتثقيف

المادة ٢٢

١ - تتخذ السلطة المختصة ما يلزم من ترتيبات ، بالتشاور مع أكثر المنظمات تمثيلا لأصحاب العمل والعمال ، لتشجيع نشر المعلومات وتوعية جميع الأطراف المعنية بالمخاطر الصحية الناجمة عن التعرض للحريـر الصخري وبطرائق الوقاية منها ومكافحتها •

٢ - تكفل السلطة المختصة أن يضع أصحاب العمل سياسات واجراءات مدوّنة بشأن التدابير التي تتخذ للتثقيف والتدريب الدورى للعمال في مجال المخاطر الناجمة عن التعرض للحريـر الصخري وطرائق الوقاية منها ومكافحتها •

٣ - يكفل صاحب العمل أن يكون جميع العمال المعرضين للحريـر الصخري أو الذين يرجح تعرضهم له على دراية بالمخاطر الصحية المرتبطة بعملهم ، وأن يتلقوا تعليمات بتدابير الوقاية وممارسات العمل السليمة وتدريباً مستمرا في هذه المجالات •

الجزء السادس - أحكام نهائية

المادة ٢٣

ترسل التصديقات الرسمية لهذه الاتفاقية الى المدير العام لمكتب العمل الدولي لتسجيلها •

المادة ٢٤

- ١ - لا تلزم هذه الاتفاقية سوى الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية التي سجل المدير العام لمكتب العمل الدولي تصديقاتها •
- ٢ - ويبدأ نفاذها بعد مضي اثني عشر شهرا على تاريخ تسجيل المدير العام لمكتب العمل الدولي تصديقي دولتين عضوين في منظمة العمل الدولية •
- ٣ - ويبدأ بعدئذ نفاذها بالنسبة لأي دولة عضو بعد مضي اثني عشر شهرا على تاريخ تسجيل تصديقها لدى مكتب العمل الدولي •

المادة ٢٥

- ١ - يجوز لأي دولة عضو صدقت هذه الاتفاقية أن تنقضها بعد انقضاء عشر سنوات على بدء نفاذها ، بوثيقة ترسلها الى المدير العام لمكتب العمل الدولي لتسجيلها ، ولا يكون هذا النقض نافذا الا بعد انقضاء سنة على تاريخ تسجيله لدى مكتب العمل الدولي •
- ٢ - كل دولة عضو صدقت هذه الاتفاقية ، ولم تستعمل حقها في النقض المنصوص عليه في هذه المادة خلال السنة التالية لانقضاء فترة العشر سنوات المذكورة في الفقرة السابقة ، تكون ملتزمة بها لفترة عشر سنوات أخرى ، وبعدئذ يجوز لها أن تنقض هذه الاتفاقية بعد انقضاء كل فترة عشر سنوات بمقتضى الشروط المنصوص عليها في هذه المادة •

المادة ٢٦

- ١ - يخطر المدير العام لمكتب العمل الدولي كل الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية بتسجيل كل التصديقات والنقوض التي أبلغته بها الدول الأعضاء في المنظمة •
- ٢ - يسترعي المدير العام انتباه الدول الأعضاء في المنظمة ، لدى اخطارها بتسجيل التصديق الثاني المبلغ به ، الى التاريخ الذي يبدأ فيه نفاذ هذه الاتفاقية •

المادة ٢٧

يقوم المدير العام لمكتب العمل الدولي بإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بالتفاصيل الكاملة لكل التصديقات ووثائق النقض التي سجلها طبقاً لأحكام المواد السابقة ، كما يقوم الأمين العام بتسجيلها وفقاً لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة •

المادة ٢٨

يقدم مجلس إدارة مكتب العمل الدولي إلى المؤتمر العام تقريراً عن تطبيق هذه الاتفاقية كلما تراءت له ضرورة لذلك وينظر فيما إذا كان هناك ما يدعو إلى إدراج مسألة مراجعتها كلياً أو جزئياً في جدول أعمال المؤتمر •

المادة ٢٩

١ - إذا اعتمد المؤتمر اتفاقية جديدة مراجعة لهذه الاتفاقية كلياً أو جزئياً ، وما لم تنص الاتفاقية الجديدة على خلاف ذلك -

(أ) يستتبع تصديق دولة عضو للاتفاقية الجديدة المراجعة ، قانوناً ، وبغض النظر عن أحكام المادة ٢٥ أعلاه ، النقض المباشر للاتفاقية الحالية ، شريطة أن تكون الاتفاقية الجديدة المراجعة قد بدأ نفاذها •

(ب) ابتداءً من تاريخ نفاذ الاتفاقية الجديدة المراجعة ، يقفل باب تصديق الدول الأعضاء للاتفاقية الحالية •

٢ - تظل الاتفاقية الحالية مع ذلك نافذة في شكلها ومضمونها الحاليين بالنسبة للدول الأعضاء التي صدقتها ولم تصدق الاتفاقية المراجعة •

المادة ٣٠

النصّان الانكليزي والفرنسي لهذه الاتفاقية متساويان في الحجية •